**القدس الضم الزاحف من القدس الموحدة الكبرى، فحاضرة القدس الكبرى**

د.وليد سالم

**مرت الخطط الإسرائيلية بشأن القدس الشرقية في ثلاث مراحل كبرى منذ عام 1967. المرحلة الأولى تمثلت بضم المدينة وفق القانون الإسرائيلي وبما يخالف القانون الدولي إلى إسرائيل، وتكريس هذا الضم (مشروع القدس الموحدة: 1967-1993). أما المرحلة الثانية والتي امتدت من عام 1993 وحتى عام 2009 فقد اشتملت على إنشاء ما أُطلق عليه إسم "مشروع القدس الكبرى" من خلال أسلوب "الضم الزاحف" مترافقا مع انشاء ما سمي بـ"الحوض المقدس" حول البلدة القديمة في القدس. وأخيرا تضمنت المرحلة الثالثة الإنتقال في عملية الضم الزاحف من "القدس الكبرى" إلى "حاضرة القدس الكبرى "Metropolitan Jerusalem" وهي العملية المستمرة حتى اليوم.**

**تهدف هذه المقالة إلى توضيح هذه المراحل الثلاث، مبينة في إطار ذلك الكيفية التي تم ويتم في إطارها استخدام الضم "القانوني" (De jure Annexation) غير الشرعي للقدس الشرقية عام 1967 كمدخل للقضم التدريجي لأراضي دولة فلسطين من خلال عملية ضم زاحفة أو فعلية (De facto Annexation) تتوسع باضطراد على حساب ا راضي الضفة الفلسطينية بطريقة تهدف إلى جعل اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967 عملية مستحيلة، وتنتهي المقالة بأفكار موجزة لما يمكن عمله لوقف وعكس هذا المسار التصفوي لفلسطين.**

المرحلة الأولى: مشروع القدس الموحدة: ضم القدس الشرقية وتكريس الضم (1967-1993)

**بدء مشروع الضم للقدس الشرقية عقب احتلال المدينة بعد حرب 1967 مباشرة، ففلي السابع من حزيران عام 1967 تمت ازالة بوابة مندلوم التي كانت تمثل نقطة العبور بين القدس الغربية والقدس الشرقية، ومد شبكة الباصات الإسرائيلية إلى القدس الشرقية، وتوحيد شبكة المياه والمجاري والخدمات العامة. وفي 27/6/1967، اصدر الكنيست الإسرائيلي ثلاثة قوانين لتعزيز ضم القدس الشرقية، وهذه القوانين هي : تعديل قانون أنظمة الدولة والقضاء لعام 1948، بحيث تسري على القدس الشرقية، وتعديل قانون البلديات رقم 6 لعام 1967 بنفس الإتجاه، وقانون المحافظة على الأماكن المقدسة. ولاحقا لهذه القوانين اصدرت الحكومة الإسرائيلية قرارين يتعلقان بالقدس، احدهما قضى بتوسيع حدودها من 6كم2 كما كانت قبل الحرب إلى 72كم2 على حساب اراضي الضفة الغربية لتمتد من صور باهر جنوبا إلى مطار قلنديا شمالاً. اما القرار الثاني فقد نص على سريان القانون والقضاء والإدارة الإسرائيلية على القدس الشرقية.**

**إضافة لما تقدم تم تفعيل قانون حارس أملاك الغائبين وقانون استملاك الأراضي للمنفعة العامة بما يسمح بمصادرة الأراضي في القدس الشرقية، وبوشر ببناء المستعمرات الإسرائيلية خارج البلدة القديمة، في المدينة عام 1967، فيما كان حي باب المغاربة وحي الشرف داخل البلدة القديم قد دمرا وأخليا بعد الحرب مباشرة، وبوشر بعدها بإنشاء ما أطلق عليه اسم الحي اليهودي على انقاضهما. وفي 29 حزيران 1967 قام الحاكم العسكري الإسرائيلي للقدس شلومو لاهط بإصدار قرار بحل المجلس البلدي الفلسطيني للقدس.**

**بهذه الإجراءات تم تطبق ما يسمى بـ"مشروع القدس الموحدة" على الأرض، ولكن بدون مواطنيها المقدسيين الذين لم يجر ضمهم إلى إسرائيل، بل نظر اليهم بوصفهم "مواطنين اردنيين مقيمين في أرض إسرائيل، وفي عام 1973 أقرت الحكومة الإسرائيلية تعديلات على "قانون الدخول إلى إسرائيل لعام 1952" للحيلولة دون ان تزيد نسبة الفلسطينيين المقدسيين عن 25% من سكان القدس بأسرها بغربها وشرقها. ونصت هذه التعديلات على أن فلسطينيي القدس الشرقية يفقدون حق الاقامة في المدينة في ثلاث حالات هي: الإقامة سبع سنوات خارج القدس، والحصول على جنسية بلد آخر، او تقديم طلب جنسية لبلد آخر. وفي عام 1980 أكملت إسرائيل مشروع "القدس الموحدة" من خلال قرار الكنيست 30/7/1980 والذي نص على أن "القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة دولة إسرائيل، وهي مقر الرئيس والكنيست والحكومة والمحكمة العليا، وتمنح افضلية خاصة من اجل تطويرها في المجالات المختلفة":**

المرحلة الثانية: مشروع القدس الموحدة إلى مشروع القدس الكبرى (1993-2006)

**بعد سقوط تيدي كوليك رئيس بلدية القدس الإسرائيلية من حزب العمل ليحل محله في المنصب ايهود اولمرت من حزب الليكود عقب انتخابات البلدية التي جرت في 14/10/1993، صادقت الحكومة الإسرائيلية المحسوبة على حزب العمل على تكثيف الإستيطان في مستعمرات يقع قسم كبير من الأراضي التي هي مبنية عليها خارج الـ72كم2، التي تم ضمها إلى إسرائيل عام 1967، وذلك تحت عنوان الإنتقال إلى مشروع "القدس الكبرى"، وهذه المستعمرات هي: معاليه ادوميم، وجفعات زئيف، وبسجات زئيف، وغوش عتصيون ومديعين عليت، علما أنه كان قد بوشر ببناء هذه المستعمرات في وقت سابق على عام 1993، ولكن القرار باعتبارها جزءا من القدس الكبرى كما سميت صدر عام 1993.**

**في بداية هذه المرحلة تم فصل القدس الشرقية عن بقية فلسطين وذلك عبر قرار الإغلاق الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية 30/3/1993، والذي لا زال ساري المفعول حتى اليوم. واضافة للعمل على مشروع القدس الكبرى، فقد تم في هذه المرحلة التركيز على المزيد من توسيع الإستيطان الإستعماري داخل البلدة القديمة من القدس، ومنطقة ما أُسمي "بالحوض المقدس" حولها والذي يشمل سلوان والمقبرة اليهودية في جبل الزيتون، وما يطلق عليه اسم قرية داود، وتعاونت بلدية اولمرت مع منظمات يهودية متطرفة هي العاد وعطيرت كوهانيم وشوفو بانيم وجمعية الملياردير اليهودي ارفين موسكوفيتش في العمل على تهويد البلدة القديمة وجوارها، وتعززت في هذه المرحلة عملية نقل الوزارات والمؤسسات الإسرائيلية إلى القدس الشرقية، مثل وزارة الشرطة، فيما كان قد تم نقل وزارة العدل الإسرائيلية إليها في فترة سابقة. ونشطت في هذه الفترة عمليات التهويد للأرض والمعالم الأثرية والمشهد الحضاري وتغيير معالم المدينة فوق الارض وتحتها سيما من خلال الحفريات تحت المسجد الأقصى وفتح أنفاق تحته كما جرى عام 1996، والى جانب التهويد توسعت عملية الأسرلة للمؤسسات عبر اجبار القطاعات الإقتصادية والصحية والتعليمية الفلسطينية في القدس بالإرتباط بالقطاعات الإسرائيلية من أجل منحها تصاريح العمل اللازمة لعملها، مقابل ذلك اغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس بما فيها بيت الشرق الذي تم إغلاقه عام 2001، ثم هناك عمليات التهجير والإقتلاع التي توسعت خلال هذه الفترة عبر هدم البيوت، والإحجام عن منح رخص البناء وفرض الضرائب الباهظة وتجميد طلبات جمع شمل العائلات بقرار صدر عن الحكومة الإسرائيلية في 12/5/2002، ولازال العمل ساري المفعول حتى اليوم.**

**خلال هذه المرحلة حصل متغيران هامان رئيسيان اضافة لما سبق من متغيرات: تمثل المتغير الأول بصدور قرار تحصين حدود القدس عن الكنيست الإسرائيلي يوم 12/7/2000 بمبادرة من حكومة ايهود باراك آنذاك والذي اشتمل على تعديل لقانون القدس الموحدة لعام 1980، حيث نص القانون الجديد على منع نقل اية صلاحية في القدس إلى طرف آخر دون موافقة 61 عضو كنيست على ذلك. اما المتغير الثاني فتمثل في طرح قضية السيادة الإسرائيلية على الحرم الشريف ابتداءً من مفاوضات كامب ديفيد عام 2000 حين طرحت فكرة السيادة الإسرائيلية على ما تحت الأقصى، وتتدحرج هذا الأمر منذ ذلك الحين إلى ان وصلت إلى طرح فكرة تقاسم الحرم الشريف مع المسلمين خلال السنوات الأخيرة.**

**لم تنجح كل المشاريع الإسرائيلية خلال هذه الفترة في تقليص نسبة الفلسطينيين في المدينة كلها شرقاً وغرباً إلى ما دون 25%، ففي عام 2006 كانت نسبة الفلسطينيين قد وصلت إلى 34% مقابل 64% من اليهود، وهنا بدأت تتعالى الأصوات بتسريع بناء جدار الفصل العنصري حول القدس وإخراج مناطق مخيم شعفاط وكفر عقب من المدينة بعدد سكان فلسطينيين يناهز المئة وخمسين ألفا، بما يقلص نسبة الفلسطينيين في القدس ضمن حدود البلدية الإسرائيلية إلى 17% فقط. كما تعالت الأصوات بتسريع تطبيق مشروع حاضرة القدس الكبرى الذي أقرته الحكومة الإسرائيلية بشكل نهائي عام 1988، لكي يتم ضم مستعمرات اضافية في الضفة إلى القدس واضافة مستعمريها إلى عداد سكانها.**

المرحلة الثالثة: من القدس الكبرى إلى حضرة القدس الكبرى: (2009-2021)

**أعد مشروع حضارة القدس الكبرى (متروبوليتان القدس)، لأول مرة عام 1993، وقد أقرته الحكومة الإسرائيلية بشكله النهائي عام 1998 وهو يقضي بتوسيع القدس حتى البحر الميت ومشارف اريحا، وجنوبا حتى مداخل الخليل، وشمالا حتى سهل مستعمرة شيلو وقرية اللبن الشرقية الواقعة في منتصف الطريق نحو مدينة نابلس، وبذلك يشمل المشروع 2850 كيلو متر مربع من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بما يوازي 40% من مساحتها ضمن حاضرة القدس الكبرى. ويهدف المشروع ايضا إلى تحويل حاضرة إسرائيل المركزية من منطقة غوش دان (تل ابيب والمركز) إلى القدس، ويشتمل المشروع على خطة 5800 لعام 2050 التي تتضمن إقامة فنادق ومنتجعات سياحية ضخمة، ومطار بحجم مطار اسطنبول الجديد، ومجمعات تكنولوجيا عليا (هاي تيك)، في مناطق حاضرة القدس الكبرى. وتوسيع المستعمرات حوالي مدينتي رام الله وبيت لحم من جميع الجوانب شمالا وجنوباً وشرقاً وغرباً لكل منهما بما يجعلهما مطوقتان بشكل كامل وتتحولان إلى جيبين صغيرين ضمن حاضرة القدس الكبرى. وسيعزل المشروع مدينة الخليل عن بيت لحم، كما سيحوّل اريحا إلى جيب صغير في منطقة استيطانية استعمارية تمتد حتى البحر الميت، وسيمزق بالتالي وحدة الأراضي الفلسطينية بما يجعل من الإستحالة إقامة دولة فلسطينية متواصلة في حال استمراره، معززا السعي لتحويل كل محافظات فلسطين الشمالية المحتلة عام 1967 إلى ما يسمى بـ"يهودا"، وهي حاضرة القدس الكبرى، و"شمرون" وهي بقية المحافظات الشمالية.**

**وتطرح حكومات بنيامين نتنياهو المتعاقبة منذ عام 2009 وحكومة بينيت التي تلتها هذا المشروع تحت عنوان مشترك هو "تكريس القدس كقلب ومركز للشعب اليهودي ومجمعا روحيا لليهود في العالم"، مما يعني استثناء من هو غير يهودي من الحق في المدينة فيما تعتبر حقا لكل اليهود في كل انحاء العالم، ويتجاوز هذا العنوان الآخر السابق الذي كان يقول بأن "القدس مدينة موحدة وعاصمة لدولة إسرائيل" والذي يعني حقوقاً جماعية للإسرائيليين في المدينة، ولكنه ينطوي في ذات الوقت على إقرار ضمني كما تشير صياغته بحقوق فردية لغير اليهود فيها.**

**منذ 2009 تعزز العمل على حاضرة القدس الكبرى بناءً للمستعمرات وشبكات الطرق للمستعمرين والطرق البديلة للفلسطينيين. وفي ذات الوقت استمر العمل على توسيع المستعمرات في القدس الشرقية ضمن حدود البلدية الإسرائيلية، ومن المشاريع الجارية حاليا: انشاء مستعمرة E1 قرب مستعمرة معاليه أدوميم، مما يفصل القدس عن بقية الأراضي الفلسطينية، ومستعمرة عطروت على أراضي مطار القدس في منطقة قلنديا والذي سيلغي أي تواصل جغرافي بين القدس ورام الله، ومشاريع لإغلاق توسع القدس الفلسطينية نحو بيت لحم منها إنشاء مستعمرة باسم جفعات همتوس وإقامة فرع جديد لمستعمرة هارحوما (جبل ابو غنيم) المحاذية لبيت لحم وبيت ساحور، هذا إضافة للتوسع المستمر لمستعمرة جيلو على حساب اراضي بيت جالا وبئر عونة وشرفات، ومصادرة منطقة المخرور الجبلية الجميلة قرب بيت جالا لإقامة متنزهات توراتية فيها، وهدم أعداد كبيرة من بيوت قرية الولجة المجاورة من أجل اقامة حديقة وطنية على نبع عين هنية في المنطقة وإنشاء مستعمرة جديدة.**

**إلى جانب هذه المشاريع ازدادت في السنوات الاخيرة مشاريع الترحيل الجماعي، ومنها مشروع ترحيل فلسطينيي الخان الأحمر الذي توقف مؤقتاً بفعل الكفاح الفلسطيني ولكنه لم يلغ، وفي داخل المدينة المقدسة هناك مشاريع جارية لترحيل 28 عائلة (550 شخصا) من منطقة الشيخ جراح، ومشاريع ترحيل لأحياء مختلفة من سلوان :البستان 70 يسكنها 1000 شخص لإقامة ما أطلق عليه إسم حديقة الملك، وبطن الهوى: 80 عائلة قوامها 700 شخص تم ترحيل 14 عائلة منهم العام الماضي لإقامة مزيد من المباني الإستعمارية وحديقة توراتية كجزء مما يطلق عليه اسم مدينة داود، وواد ياصول 88 بيت قوامها 800 شخص ليقام عليه حي لليهود الفرنسيين.**

**يترافق مع مشاريع الترحيل الجماعي مشاريع اخرى لتغايير معالم المدينة كالحدائق الإضافية التي يجري انشاؤها في منطقة وادي الربابة في سلوان، والأخرى بين العيسوية والطور والثالثة في كرم المفتي قرب واد الجوز، ناهيك عن اختراع 13 مكانا مقدساً لليهود في القدس مثل إعادة تسمية باب العامود باسم هدار وهداسا، واعادة هيكلة مركز المدينة المحيط بالبلدة القديمة من خلال ما يسمى بخطة المركز من أجل تهويد المشهد القائم، ومشروع التلفريك الذي سينقل السياح من الطور إلى منطقة حائط المبكى، ومشروع القطار من حائط المبكى حتى تل أبيب مرورا بمطار اللد، وكذلك مشاريع الأنفاق التي يستمر حفرها تحت المسجد الأقصى مترافقة مع المساعي الحثيثة للسيطرة على مصلى باب الرحمة داخل المسجد، والدعوات المتصاعدة لما يسمى بحركات جبل الهيكل من أجل هدم الأقصى وإقامة الهيكل مكانه او تقاسمه مع المسلمين كما تطرح الحركات الأقل غلواء بينهم، يضاف لذلك إبقاء المقدسيين في حالة تحد دائم لحفظ وجودهم في المدينة حيث هناك اكثر من 25 الف بيت معرض للهدم بذريعة البناء بدون ترخيص، هذا إضافة لمشاق الحياة الإقتصادية باهظة التكاليف واعتداءات المستعمرين وشرطة الإحتلال، وغير ذلك.**

خاتمة وآفاق:

**يقيم في القدس الشرقية ضمن حدود البلدية الإسرائيلي 281.926 مستعمر حتى منتصف عام 2018، مقابل حوالي 349 الف فلسطيني. أما على مستوى محافظة القدس بحدودها الفلسطينية فيقيم 497.606 فلسطيني مقابل 313 الف مستعمر صهيوني. أي ان التفوق السكاني لازال فلسطيناً رغم كل محاولات الصهيونية للتغلب على ما تسميه بـ "المشكلة الديمغرافية". وتحاول إسرائيل الهروب إلى الأمام لحل هذه المشكلة عبر المساعي لإدماج وضم سكان مستعمرات حاضرة القدس الكبرى رسميا ضمن عداد سكان القدس، وهو ما تقف أمامه عقبات داخلية ودولية، والى حين حل هذه العقبات (إن حلت) فإن الضم الزاحف سيظل سيد الموقف، أما ترسيم هذا الضم وفق القانون الإسرائيلي فسيتأجل. لا يعني ذلك بالطبع التقليل من النجاحات الإسرائيلية في خلق توسع مضطرد في أراضي فلسطين من خلال بوابة القدس المتوسعة بإستمرار، ولكنه يعطي فسحة أمل بأن تضافر الجهود الكفاحية الفلسطينية بأوجهها الستة دبلوماسيا وسياسياً، واقتصادياً وتنموياً وقانونيا، وكفاحيا ميدانياً، ومعرفيا، واعلامياً قد تؤتي أُكلها سيما اذا نظمت ونسقت من قبل منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشعري والوحيد للشعب الفلسطيني بالمشاركة بين كافة ابناء هذا الشعب في كل أماكن تواجده وبدعم من القوى المناصرة له في كل أرجاء العالم.**